



مجلة الشروق للملوج التجارية
ISSN: 1687/8523
Online :2682-356X
2007/12870
sjcs@sha.edu.eg
<https://sjcs.sha.edu.eg/index.php> موقع المجلة :
الترقيم الدولي
ترقيم دولي الكتروني
رقم الايداع بدار الكتب المصرية
البريد الالكتروني



دور الفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية والتمثيل النسائي بمجلس الإدارة في دعم الأداء المالي لشركات الوساطة التأمينية دراسة تطبيقية

د. يسري محمد علي خيري
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة المنصورة
yousrikhairy64@gmail.com

كلمات مفتاحية :

فحص شركات الوساطة التأمينية؛ التمثيل النسائي بمجلس الإدارة؛ الهيئة العامة للرقابة المالية؛ الأداء المالي.

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA :

خيري، يسري محمد علي (٢٠٢٤)، دور الفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية والتمثيل النسائي بمجلس الإدارة في دعم الأداء المالي لشركات الوساطة التأمينية – دراسة تطبيقية، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد السادس عشر، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، ص ١ : ٤٢

دور الفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية والتمثيل النسائي بمجلس الإدارة في دعم الأداء المالي لشركات الوساطة التأمينية - دراسة تطبيقية

د. يسري محمد علي خيرى
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة المنصورة

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار دور كلٍ من الفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية والتمثيل النسائي بمجلس الإدارة في دعم الأداء المالي لشركات الوساطة التأمينية في بيئة الأعمال المصرية. وقد استخدمت الدراسة معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمقاييس للأداء المالي. كما تم استخدام متغير وهمي للتعبير عن فحص شركات الوساطة التأمينية، بحيث يأخذ القيمة (١) في حالة عدم وجود مخالفات وغرامات، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك. وأيضاً تم استخدام متغير وهمي للتعبير عن التمثيل النسائي في مجلس الإدارة، بحيث يأخذ القيمة (١) في حالة ما إذا كانت نسبة تمثيل النسائي في مجلس إدارة الشركة أكبر من أو يساوي ٢٥% والقيمة (صفر) بخلاف ذلك. ويتمثل مجتمع الدراسة في شركات الوساطة التأمينية، وقد تم التطبيق على عينة مكونة من (٤١) شركة، خلال الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢١، بعدد مشاهدات (٢٠٥) مشاهدة. وقد تم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد ببرنامج (STATA 14 V9). وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي موجب لفحص شركات الوساطة التأمينية بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية على الأداء المالي لتلك الشركات، وذلك عند مستوى معنوية ١%؛ وهو ما يعني أن الإشراف والرقابة والفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية له دور إيجابي في دعم الأداء المالي لشركات الوساطة التأمينية ببيئة الأعمال المصرية. بينما توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي للتمثيل النسائي بمجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات الوساطة التأمينية ببيئة الأعمال المصرية.

الكلمات المفتاحية: فحص شركات الوساطة التأمينية؛ التمثيل النسائي بمجلس الإدارة؛ الهيئة العامة للرقابة المالية؛ الأداء المالي.

The role of inspection by Financial Regulatory Authority and Female board representation in support of the financial performance to Insurance brokerage companies - an applied study

Abstract:

This study aims to test the role of inspection by the Financial Supervisory Authority and Female board representation in supporting the financial performance of insurance brokerage companies in the Egyptian business environment. The study used return on assets (ROA) and return on equity (ROE) as measures of financial performance. A dummy variable was used to express the inspection of insurance brokerage companies, so that it takes the value (1) in the absence of violations and fines, and takes the value (zero) otherwise. Also, a dummy variable was used to express female board representation, so that it takes the value (1) in the event that the percentage of female board representation is greater than or equal to 25%, and the value (zero) otherwise. The application was applied to a sample of (41) companies, during the period from 2017 to 2021, with (205) views. Statistical analysis was performed using multiple regression analysis by (STATA 14 V9). The results of the study indicate that there is a significant positive relationship between inspection of insurance brokerage companies by the Financial Regulatory Authority and the financial performance of those companies, at a significant level of 1%. While the study concluded that there is no significant effect of female board representation on the financial performance of insurance brokerage companies in the Egyptian business environment.

Keywords: Inspect Insurance brokerage companies; Female board representation; Financial Regulatory Authority; the financial performance.

المقدمة وطبيعة المشكلة:

تتمثل الوظيفة الأساسية لوسطاء التأمين في تقديم الخدمات الاستشارية وال حلول المبتكرة لتحقيق أفضل منفعة لعملاء التأمين المتعاملين معهم، وهذا يتطلب أن يكون لدى وسيط التأمين فهماً أفضل لاحتياجات العميل المحددة، ولديه علاقات شخصية جيدة، ومعرفة واسعة في مجال إدارة المخاطر، فضلاً عن مهارات الابتكار (Maas, 2010). وأن يتصف بالسلوك الأخلاقي الجيد بحيث يكتفي بالعمولة التي يكتسبها من عميله ولا يحاول الحصول على مقابل إضافي من شركة التأمين على حساب الأمانة المهنية المقدمة للعميل، لكي يكون جدير بثقة العميل (Latorre & Farinos, 2015; Guillem, 2022). كما يجب أن يكون ملماً بأساليب التسويق الحديثة لما يقدمه من استشارات وخدمات تأمينية، بحيث يكون لديه معرفة واسعة بشركات التأمين وإعادة التأمين ومزايا وعيوب كل شركة، ومزايا وعيوب كل نوع من أنواع الوثائق وأسباب الاختلاف في الأسعار بين أنواع الوثائق، ونوع المخاطر التي يغطيها كل نوع من أنواع الوثائق لدى الشركات المختلفة (Ali, 2012). كما يمكن لوسطاء التأمين المساهمة في تحقيق قيمة جديدة لعملاء التأمين، من خلال تنمية مهاراتهم الرقمية واستغلال ثروة بيانات العملاء والشركات المتاحة على شبكة الإنترنت، وربط أصحاب المصالح معاً وتمكينهم من التفاعل لتعظيم المنفعة (Zeier Röschmann, 2018; Kajwang, 2021).

ويتمثل دور الهيئة العامة للرقابة المالية فيما يخص شركات الوساطة التأمينية في منح شركات الوساطة التأمينية ترخيص بمزاولة النشاط، وتجديد القيد كل ثلاث سنوات في حالة استيفاء القواعد والشروط التي تقرها الهيئة، والإشراف والرقابة والفحص على أعمال تلك الشركات.

وطبقاً للهيكل التنظيمي للهيئة، توجد إدارة عامة مسؤولة عن الإشراف والرقابة والفحص لأعمال شركات الوساطة، وذلك في ضوء أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين، والقواعد والشروط التي تصدرها الهيئة، وتقوم هذه الإدارة بفحص أعمال شركات الوساطة فحصاً مالياً وإدارياً وفنياً. وضمن القواعد والشروط التي قررتها الهيئة في الفترة الأخيرة وبشكل متتابع، ضمان التمثيل النسائي في مجالس إدارة الشركات المالية غير المصرفية، والتي من بينها شركات الوساطة التأمينية.

حيث تعتبر المساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وهناك اتجاهاً متزايداً ومطالبات دولية بضرورة تمكين المرأة وإثبات حقها في تولى وظائف الإدارة العليا مثلها في ذلك مثل الرجل، لذلك اتجهت دول كثيرة لإقرار تشريعات وقرارات حكومية لحث الشركات على تخصيص حصصاً للجنسين في مجالس الإدارة (Post & Byron, 2015)، وهذه التشريعات والقرارات تهدف بشكل أساسي إلى إتاحة الفرصة للتمثيل النسائي بمجالس الإدارة، وقد تدرجت هذه الإجراءات من الاختيارية إلى الملزمة في معظم الدول.

وقد بدأت الهيئة العامة للرقابة المالية في إلزام الشركات بالتمثيل النسائي في مجالس الإدارة، بالقرار رقم (١٢٤) لسنة ٢٠١٩ والذي ألزم الشركات المالية غير المصرفية بأن يتضمن مجلس إدارة الشركة عنصراً نسائياً على الأقل، وفي سنة ٢٠٢١ أصدرت الهيئة القرار رقم (١١٠) لسنة ٢٠٢١ والذي تضمن تعديلاً جديداً بخصوص ضمان التمثيل النسائي في مجالس إدارة الشركات المالية غير المصرفية، وذلك بضرورة ألا تقل نسبة تمثيل المرأة في مجلس إدارة الشركة عن ٢٥% أو عضوتين على الأقل، مع إعطاء مهلة في موعد أقصاه ٢٠٢٢/١٢/٣١ لتوفيق الأوضاع، وهناك خطة لزيادة هذه النسبة لتصل إلى ٤٠% بنهاية سنة ٢٠٣٠.

وبالتالي فمن منطلق الدور المنوط للهيئة العامة للرقابة المالية بفحص ورقابة والإشراف على شركات الوساطة التأمينية، وبسبب الاهتمام المتتابع من قبل الهيئة بإلزام تلك الشركات بالتمثيل النسائي بمجالس إدارتها، وأيضاً بسبب عدم وجود دراسات سابقة (على حد علم الباحث) قامت باختبار العلاقة بين فحص شركات الوساطة التأمينية والأداء المالي لتلك الشركات، وكذلك بسبب تباين نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التمثيل النسائي والأداء المالي وعدم وجود دراسات سابقة اختبرت هذه العلاقة لشركات الوساطة التأمينية في مصر، فإن هناك حاجة لاختبار هذه العلاقات لشركات الوساطة التأمينية في بيئة الأعمال المصرية.

وبناءً على ذلك، تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل لكل من الفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية والتمثيل النسائي بمجلس الإدارة دور في دعم الأداء المالي لشركات الوساطة التأمينية في بيئة الأعمال المصرية؟

^١ الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية، تشريعات عامة للهيئة. <https://fra.gov.eg/>

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

- ١- ما هي وظائف وسمات وسطاء التأمين؟ وما هي الضوابط والمهام الرقابية لفحص أعمال شركات الوساطة التأمينية بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية؟
- ٢- ما هو مفهوم وأهمية التمثيل النسائي بمجلس الإدارة؟ وما هي أهم قرارات الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن التمثيل النسائي بشركات الوساطة التأمينية؟
- ٣- ما هي أهم مقاييس الأداء المالي المناسبة لشركات الوساطة التأمينية؟
- ٤- هل فحص شركات الوساطة التأمينية بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية له دور في دعم الأداء المالي لتلك الشركات في بيئة الأعمال المصرية؟
- ٥- هل التمثيل النسائي بمجلس الإدارة لشركات الوساطة التأمينية له دور في دعم الأداء المالي لتلك الشركات؟

أهداف الدراسة:

في ضوء طبيعة المشكلة يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في:

اختبار دور كلٍ من الفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية والتمثيل النسائي بمجلس الإدارة في دعم الأداء المالي لشركات الوساطة التأمينية في بيئة الأعمال المصرية.

ويمكن تقسيم الهدف الرئيسي إلى الأهداف الفرعية التالية:

- ١- التعرف على وظائف وسمات وسطاء التأمين، وأهم الضوابط والمهام الرقابية لفحص أعمال شركات الوساطة التأمينية طبقاً لقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية.
- ٢- معرفة المقصود بالتمثيل النسائي بمجلس الإدارة وأهم قرارات الهيئة العامة للرقابة المالية بشأنه.
- ٣- معرفة أهم مقاييس الأداء المالي المناسبة لشركات الوساطة التأمينية.
- ٤- اختبار العلاقة بين فحص شركات الوساطة التأمينية بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية والأداء المالي لتلك الشركات.
- ٥- اختبار العلاقة بين التمثيل النسائي بمجلس الإدارة لشركات الوساطة التأمينية والأداء المالي لتلك الشركات.

أهمية الدراسة:

تتبع الأهمية العلمية للدراسة الحالية من خلال ما يلي:

- ١- تساهم هذه الدراسة في توفير إطار نظري لمتغيرات الدراسة، والمتمثلة في فحص شركات الوساطة التأمينية بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية، والتمثيل النسائي بمجلس الإدارة، ومقاييس الأداء المالي المناسبة لشركات الوساطة التأمينية.
- ٢- تُعد هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة طبيعة العلاقة بين التمثيل النسائي بمجلس الإدارة والأداء المالي، ولكنها دراسة فريدة فيما يتعلق بمجال التطبيق، حيث لم يتم اختبار هذه العلاقة على شركات الوساطة التأمينية في بيئة الأعمال المصرية.
- ٣- تُدرة الدراسات السابقة التي اهتمت بشركات الوساطة التأمينية في بيئة الأعمال المصرية.
- ٤- تهتم هذه الدراسة باختبار أثر فحص شركات الوساطة التأمينية بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية على الأداء المالي لتلك الشركات، وعدم وجود دراسات تطبيقية لاختبار هذه العلاقة لهذا النوع من الشركات في بيئة الأعمال المصرية يضيف قيمة إلى هذا البحث.

بينما تتمثل الأهمية العملية للدراسة الحالية فيما يلي:

- ١- من المتوقع أن تساهم الدراسة الحالية في أن تدعم هيئة الرقابة المالية شركات الوساطة التأمينية في دخول أسواق التأمين الدولية، كأداة لتشجيع تصدير الخدمات التأمينية، ووضع الآليات التي تساعد تلك الشركات على تحسين الأداء من خلال بناء المشاركات الدولية.
- ٢- من المتوقع أن تساهم الدراسة الحالية في قيام الهيئة بإعادة النظر بصفة مستمرة في القرارات والتعليمات الصادرة عنها من أجل تطويرها للتخفيف من اللوائح الحكومية غير المواتية التي تؤثر على وسطاء التأمين.
- ٣- من المتوقع أن يترتب على نتائج وتوصيات هذه الدراسة، أن تضع الهيئة آليات للتحقق من المشاركة الفعلية والفعالة لتمثيل المرأة في مجالس إدارة شركات

الوساطة التأمينية، كما يجب أن تنظم الهيئة دورات تدريبية وورش عمل لتأهيل المرأة وتزويدها بالمهارات الإدارية التي تمكنها من أداء دورها بفعالية في مجالس إدارة تلك الشركات.

٤- من المتوقع أن تسهم نتائج وتوصيات الدراسة الحالية في ترشيد قرارات شركات الوساطة التأمينية فيما يتعلق بالالتزام بالقواعد والضوابط الصادرة عن الهيئة، لأن ذلك له دور في دعم الأداء المالي لتلك الشركات.

٥- من المتوقع أن يترتب على نتائج وتوصيات هذه الدراسة، أن تحرص شركات الوساطة التأمينية على التمثيل الحقيقي للمرأة في مجالس إدارتها، وذلك لتحقيق تنوع المواهب والسمات والخبرات والمهارات، بالتالي تحسين عملية اتخاذ القرار، وتحسين الأداء بشكل عام.

حدود البحث:

يقتصر البحث على دراسة واختبار أثر كل من الفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية والتمثيل النسائي بمجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات الوساطة التأمينية في مصر، وذلك بالتطبيق على عينة من شركات الوساطة التأمينية، للفترة الزمنية من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢١. وبذلك يخرج عن نطاق البحث دراسة واختبار تلك العلاقات في الشركات بخلاف شركات الوساطة التأمينية.

خطة البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث، وتحقيقاً لأهدافه، والإجابة على تساؤلاته البحثية، فقد تم تقسيم البحث على النحو التالي:

١. الخلفية النظرية.
٢. الدراسات السابقة واشتقاق الفروض.
٣. الدراسة التطبيقية.
٤. النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.
٥. المراجع.

١- الخلفية النظرية:

تتمثل متغيرات الدراسة في متغيرين مستقلين هما، الفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية لشركات الوساطة التأمينية وتمثيل المرأة بمجلس الإدارة، ومتغير تابع وهو الأداء المالي لشركات الوساطة التأمينية، ونتناول في هذا القسم الخلفية النظرية لهذه المتغيرات.

١/١ فحص شركات الوساطة التأمينية بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية:

تُعد الهيئة العامة للرقابة المالية هيئة عامة حكومية تتبع وزير الاستثمار، وتختص بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، بما في ذلك أسواق رأس المال وبورصات العقود الآجلة وأنشطة التأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق. وتحل الهيئة محل كل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والهيئة العامة لسوق المال، والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري، في تطبيق أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وقانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠، وقانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١، كما تحل محل تلك الهيئات فيما تختص به في أية قوانين وقرارات أخرى، كما تعتبر الهيئة الجهة الإدارية المختصة بتطبيق أحكام قانون التأجير التمويلي الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥. وتهدف الهيئة إلى العمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وعلى تنظيمها وتميئتها، وعلى توازن حقوق المتعاملين فيها، كما تقوم بتوفير الوسائل والنظم وإصدار القواعد التي تضمن كفاءة هذه الأسواق وشفافية الأنشطة التي تمارس فيها (المواد ١، ٢، ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩).^٢

كما تتمثل أهم اختصاصات الهيئة في: ١- الترخيص بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية. ٢- التفقيش على الجهات التي يرخص لها بالعمل في الأنشطة والأسواق المالية غير المصرفية. ٣- الإشراف على توفير ونشر المعلومات المتعلقة

^٢ - قانون ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية.

بالأسواق المالية غير المصرفية. ٤- ضمان المنافسة والشفافية في تقديم الخدمات المالية غير المصرفية من خلال الرقابة على أسواقها. ٥- حماية حقوق المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية واتخاذ ما يلزم من الإجراءات للحد من التلاعب والغش في تلك الأسواق، وذلك مع مراعاة ما قد ينطوي عليه التعامل فيها من تحمل لمخاطر تجارية. ٦- الإشراف على تدريب العاملين في الأسواق المالية غير المصرفية وعلى رفع كفاءتهم. ٧- الاتصال والتعاون مع هيئات الرقابة المالية غير المصرفية في الخارج والجمعيات والمنظمات التي تجمعها أو تنظم عملها. ٨- المساهمة في نشر الثقافة والتوعية المالية الاستثمارية (المادة ٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩). وكما هو الحال في مصر، فإن شركات الوساطة التأمينية في معظم دول العالم تخضع لرقابة وإشراف هيئات حكومية (Corlette et al., 2015; Shiu, 2020; Kotey et al., 2021a).

١/١/١ وظائف وسمات وسطاء التأمين:

في فبراير عام ٢٠١٤ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين داخل جمهورية مصر العربية^٢، حيث أوضح هذا القرار المقصود بوسيط التأمين أنه كل شخص طبيعي أو اعتباري يتوسط بأي صورة في عقد عمليات تأمين أو إعادة التأمين لحساب شركة تأمين أو إعادة التأمين مقابل مرتب أو مكافأة أو عمولة، ويجب أن يكون وسيط التأمين مقيداً بالسجل المعد لذلك بالهيئة العامة للرقابة المالية، ويتم القيد والتجديد كل ثلاث سنوات بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة. ويجب على وسيط التأمين أن يحافظ على اسم وسمعة شركات التأمين سواء تلك التي يعمل لحسابها أو غيرها من الشركات المنافسة، وأن يعرض الخدمة التأمينية بالأمانة والدقة المطلوبة وأن يوضح للعميل أسباب الاختلاف في الأسعار بين أنواع الوثائق الملائمة لاحتياجاته، كما يلتزم الوسيط بأن يقدم للعميل الخدمة التأمينية المناسبة سواء قبل إصدار وثيقة التأمين أو أثناء سريانها، وعليه معاونته في حل أي مشكلة قد يواجهها، مع مراعاة النزاهة

^٢ - تشريعات الهيئة في مجال سوق التأمين، الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية.

<https://fra.gov.eg/%d8%aa%d8%b4%d8%b1%d9%8a%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%87%d9%8a%d8%a6%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%ac%d8%a7%d9%84-%d8%b3%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86/>

والاستقامة وحسن التصرف وأن يكون على مستوى عالٍ من الشفافية والوضوح في ممارسة مهامه مع العملاء وشركات التأمين.

والوظيفة الأساسية لوسطاء التأمين هي تقديم الخدمات الاستشارية والحلول المبتكرة لتحقيق أفضل منفعة لعملاء التأمين المتعاملين معهم، وهذا يتطلب أن يكون وسيط التأمين لديه فهم أفضل لاحتياجات العميل المحددة، ولديه علاقات شخصية جيدة، ومعرفة واسعة في مجال إدارة المخاطر، فضلاً عن مهارات الابتكار (Maas, 2010). وأن يتصف بالسلوك الأخلاقي الجيد بحيث يكتفي بالعمولة التي يكتسبها من عميله ولا يحاول الحصول على مقابل إضافي من شركة التأمين على حساب الأمانة المهنية المقدمة للعميل، لكي يكون جديراً بثقة العميل (Latorre & Farinos, 2015; Guillem, 2022). كما يجب أن يكون ملماً بأساليب التسويق الحديثة لما يقدمه من استشارات وخدمات تأمينية، بحيث يكون لديه معرفة واسعة بالشركات الداخلية ومزايا وعيوب كل شركة، ومزايا وعيوب كل نوع من أنواع الوثائق وأسباب الاختلاف في الأسعار بين أنواع الوثائق، ونوع المخاطر التي يغطيها كل نوع من أنواع الوثائق لدى الشركات المختلفة (Ali, 2012). كما يمكن لوسطاء التأمين المساهمة في تحقيق قيمة جديدة لعملاء التأمين، من خلال تنمية مهاراتهم الرقمية واستغلال ثروة بيانات العملاء والشركات المتاحة على شبكة الإنترنت، والربط بين أصحاب المصالح وتمكينهم من التفاعل (Zeier Röschmann, 2018; Kajwang, 2021).

٢/١/١ الضوابط والمهام الرقابية لفحص أعمال شركات الوساطة التأمينية:

طبقاً للقرار رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته، يتمثل دور الهيئة العامة للرقابة المالية فيما يخص شركات الوساطة التأمينية في منح شركات الوساطة التأمينية ترخيصاً بمزاولة النشاط، حيث يتم الترخيص والقيود لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد في حالة استيفاء القواعد والشروط الواردة في هذا القرار. والإشراف والرقابة والفحص على أعمال شركات الوساطة، وما يرتبط بذلك من متابعة ومراجعة وفحص. وأخيراً تلقي الشكاوى من العملاء أو شركات التأمين ودراستها واتخاذ التدابير اللازمة تجاهها، وهناك إدارة عامة للشكاوى الخاصة بالمتعاملين في التأمين وهذه الإدارة تابعة لقطاع الإلزام والشكاوى بالهيئة.

وتتمثل أهم الضوابط الرقابية الحاكمة لفحص شركات الوساطة التأمينية طبقاً لنص المادتين ١٣ و ١٤ من قرار الهيئة (٢٣) لسنة ٢٠١٤ ما يلي:

١- تلتزم شركة الوساطة بإمساك سجلات منتظمة، والتي تقررها الهيئة وعلى وجه الخصوص؛ سجل الوثائق والعمولات، وسجل اتفاقيات إعادة التأمين، وسجل المطالبات وسجل الوسطاء الملتحقون بالعمل لدى الشركة. كما أن القرار حدد الحد الأدنى للمعلومات التي يجب أن يتضمنها كل سجل من السجلات السابقة.

٢- تلتزم شركة الوساطة أن تقدم للهيئة القوائم المالية عن السنة المنقضية مرفق بها تقرير مراجعة من قبل مراقب حسابات مقيد بالهيئة، وأيضاً تقديم تقرير ربع سنوي عن نشاطها ونتائج أعمالها.

٣- يلتزم العضو المنتدب أو المدير العام للشركة بإخطار الهيئة بأي تعديل أو تغيير على البيانات والمستندات الأساسية قبل ١٥ يوم على الأقل من التعديل أو التغيير المقترح.

وجدير بالذكر أنه طبقاً للهيكل التنظيمي للهيئة، توجد إدارة عامة لفحص شركات الوساطة في التأمين، تتبع قطاع الإشراف والرقابة على التأمين، وهذه الإدارة هي المسؤولة عن الإشراف والرقابة والفحص على أعمال شركات الوساطة، وذلك في ضوء أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١، والقواعد والشروط الواردة في القرار رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته. وتتمثل أهم مهام هذه الإدارة في:

١- الفحص المالي: وهو فحص ومراجعة السجلات والقوائم والتقارير المالية السنوية والربع سنوية للشركة.

٢- الفحص الإداري: وهو فحص أعمال الشركة من منظور الأحكام والقواعد والشروط الواردة في قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ والقرار رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤.

٣- الفحص الفني: وهو الفحص المرتبط بعلاقات وتعاملات الوسيط مع العملاء وشركات التأمين وإعادة التأمين، ومدى الالتزام بقيد الوسيط المتعامل في سجل الوسطاء بالهيئة.

وينتج عن تطبيق هذه المهام احتمالان؛ الأول: عدم وجود مخالفات، والثاني: وجود مخالفات والتي يتم تصنيفها إلى ثلاثة أنواع؛ مخالفات مالية ومخالفات إدارية ومخالفات فنية.

وبعد قيام إدارة الفحص برصد المخالفات في حالة وجودها، يتم عمل الآتي:
- عمل تقرير بالمخالفة يوضح به نوع المخالفة وحيثياتها، ومرفق به الأدلة والبراهين.

- يتم رفع هذا التقرير بمرفقاته للجان المختصة حسب نوع المخالفة.
- تقوم اللجنة المختصة بدراسة المخالفة، واتخاذ التدابير اللازمة بشأن التوصية بالجزاء المناسب حسب ما إذا كانت المخالفة جسيمة أم متوسطة أم ضعيفة.

- يتم رفع توصيات اللجنة المختصة مرفق بها التقارير والأدلة والبراهين لمجلس إدارة الهيئة، لإقرار الجزاء المناسب، والذي قد يكون غرامات تصالح مع الهيئة طبقاً لأحكام القانون ١٠ لسنة ١٩٨١، أو قد يكون ما حدده قرار الهيئة رقم (٨٥) لسنة ٢٠٢٠^٤ - الخاصة بالإجراءات والتدابير واجبة النفاذ في حالة مخالفة شركات الوساطة - وهو عبارة عن: الإنذار أو الإيقاف عن العمل لمدة لا تتجاوز سنة أو الشطب المؤقت من سجل الوسطاء أو الشطب النهائي من سجل الوسطاء.

وتأسيساً على ما سبق، يرى الباحث قياس المتغير الخاص بفحص شركات الوساطة التأمينية عن طريق متغير وهمي، بحيث يأخذ القيمة (١) في حالة عدم وجود مخالفات وغرامات، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.

٢/١ التمثيل النسائي بمجلس الإدارة وشركات الوساطة التأمينية:

^٤ - تشريعات الهيئة في مجال سوق التأمين، الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية.
<https://fra.gov.eg/%d8%aa%d8%b4%d8%b1%d9%8a%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%87%d9%8a%d8%a6%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%ac%d8%a7%d9%84-%d8%b3%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86/>

تُعتبر المساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وهناك اتجاه متزايد ومطالبات دولية بضرورة تمكين المرأة وإثبات حقها في تولى وظائف الإدارة العليا مثلها في ذلك مثل الرجل، وقد اهتم الدستور المصري ٢٠١٤ بهذا الاتجاه، حيث ورد في المادة رقم (١١) منه، "تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لأحكام الدستور. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها".

١/٢/١ مفهوم وأهمية التمثيل النسائي بمجلس الإدارة:

طبقاً للدليل المصري لحوكمة الشركات، تعرف حوكمة الشركات بأنها مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية وبين ملاك الشركة والأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخرى بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح كل الأطراف، كما جاء في مقدمة آخر إصدار للدليل أنه تم إفراد أهمية أكبر لدور مجلس الإدارة باعتباره أهم عنصر من عناصر إدارة وتوجيه الشركة، وعلى ذلك يمكن القول أن مجلس الإدارة هو أهم آليات حوكمة الشركات، لذلك يجب إعطائه المزيد من الاهتمام لضمان استقلاله وكفاءته (Rose, 2007)، وذلك لأن مجلس الإدارة هو الجهة المسؤولة عن إدارة وتوجيه الشركة نحو تحقيق أهدافها، كما يقوم مجلس الإدارة بوضع إطار يوفر التوازن بين مختلف أصحاب المصالح والعمل على نمو الشركة واستمراريتها (الطحان & نخال، ٢٠٢٠).

ومن هذا المنطلق، أصبح الاهتمام بآليات حوكمة مجلس الإدارة، ودراسة واختبار مدى تأثير خصائص مجلس الإدارة على أداء الشركة موضع اهتمام متزايد من قِبل الباحثين وواضعي السياسات والجهات التنظيمية. وقد أكدت العديد من الدراسات على تأثير أداء الشركات بخصائص مجلس الإدارة (Rodriguez-Fernandez

^٥ الدستور المصري ٢٠١٤، الموقع الرسمي للدستور، <https://dostour.eg/>
^٦ الدليل المصري لحوكمة الشركات (٢٠١٦)، الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية، قرار الهيئة رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٦.

https://fra.gov.eg/wp-content/uploads/fra_live_data/pdfs/UG37605UG37606.pdf

et al., 2014; Jermias & Gani, 2014; Borlea et al., 2017; Pavić Kramarić et al., 2018; Pucheta-Martínez & Gallego-Álvarez, 2020) (جمعان، ٢٠١٨؛ زيدان، ٢٠٢١؛ سرور & شوقي، ٢٠٢٢؛ عفيفي وآخرون، ٢٠٢٢).

ويعد تنوع مجلس الإدارة أحد أهم خصائص مجلس الإدارة، ويقصد بالتنوع أن يتسم أعضاء المجلس بالاختلاف وعدم التجانس من ناحية الجنس والعمر والخلفية الإدارية والتعليم والخبرة والمهارات والخلفية الثقافية والقيم والسمات الشخصية وغير ذلك (الجوهري & سليمان، ٢٠٢١؛ Almomani, 2021)، لأن هذا يساهم في توليد أفكار جديدة وطرح وجهات نظر مختلفة، وإثراء المناقشات والمزيد من الحلول الإبداعية والابتكارية، وإحاطة أشمل بجوانب الأمور، وبدائل متعددة لحل المشاكل واقتناص الفرص، وقدرة أكبر على الموازنة بين المصالح المتعارضة، وما يترتب على ذلك من زيادة فعالية الدور الرقابي والإشرافي ودعم اتخاذ قرارات (الجوهري & سليمان، ٢٠٢١)، وبالتالي تحقيق المزيد من النفع لأصحاب المصالح. وعلى النقيض من ذلك، يري البعض أن المديرات يدخلن المجلس كمجرد رموز لتوليد انطباع بالشمولية والتنوع، أو للوفاء بمتطلبات إلزامية في بعض الدول (زيتون، ٢٠٢٢).

ويعتبر التمثيل النسائي من أهم جوانب تنوع مجلس الإدارة الذي تم التركيز عليه من قبل العديد من الباحثين (الجوهري & سليمان، ٢٠٢١)، وذلك لسببين: الأول، المطالبات الدولية المتزايدة لتمثيل المرأة وإثبات حقها في تولى وظائف الإدارة العليا، وبالتالي هناك حاجة لدراسة مدى جدوى هذا التوجه، من خلال تأثيره على كفاءة وفعالية وتحسين أداء مجلس الإدارة، ومردود ذلك على أداء الشركة وتعظيم قيمتها. والثاني: سهولة القياس مقارنة ببقية جوانب تنوع مجلس الإدارة، لتوافر المعلومة ضمن تقارير مجلس الإدارة، حيث إن الرغبة في دراسة الجوانب الأخرى مثل العمر والخلفية الإدارية والتعليم والخبرة والمهارات والخلفية الثقافية والقيم والسمات الشخصية يحتاج إلى جهود إضافية للقياس، لأن هذه المعلومات غير متوافرة في التقارير المنشورة.

ويقصد بالتمثيل النسائي في مجلس الإدارة " Female board representation"، أن يتبنى مجلس إدارة الشركة تطبيق التنوع بين الجنسين والذي يتيح مشاركة المرأة في عضوية المجلس على اختلاف طبيعة العضوية، وذلك بهدف

إيجاد حالة من التنوع في وجهات النظر حول أفضل بدائل اتخاذ القرارات بما يحمي حقوق أصحاب المصالح (محمد، ٢٠٢٠؛ زيتون، ٢٠٢٢)، وقد استخدمت مصطلحات متعددة للتعبير عن التمثيل النسائي في مجلس الإدارة، منها: التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة "Board gender diversity"، والنساء في مجلس الإدارة "Women on board"، والنساء في الإدارة العليا "Women in top management"، وكل هذه المصطلحات تفسر بمعنى واحد وهو إشراك المرأة في مجالس إدارات المنشآت الاقتصادية.

وغالباً ما يُنظر إلى التمثيل النسائي في مجالس الإدارة على أنه قرار جيد، لأنه يُفترض أنهن يرفعن قيمة الشركة من خلال أدائهن كمديرات، حيث تشير دراسات سابقة خاصة بمدى جدوى النساء كمديرات، إلى أن النساء لهن سمات فريدة تحسن من أداء مجلس الإدارة، وبالتالي أداء الشركة في نهاية المطاف، وذلك لأن اعتبار النساء المؤهلات لشغل مناصب في مجالس الإدارة يترتب عليه تنوع المواهب للمديرين، ويزيد من احتمال عمل المديرين المؤهلين بشكل أفضل في مجلس الإدارة، حتى لو كانت النساء قابلة للتبادل تماماً مع الرجال (Simpson et al., 2010).

٢/٢/١ قرارات الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن التمثيل النسائي بشركات الوساطة التأمينية:

اتجهت دول كثيرة لإقرار تشريعات وقرارات حكومية لحث الشركات على تخصيص حصص للجنسين في مجالس الإدارة (Post & Byron, 2015)، ولأن الرجال كانوا يهيمنون على مجالس إدارة الشركات وكانت مشاركة النساء ضئيلة في معظم دول العالم وبصفة خاصة في الدول الناشئة (Chatterjee & Nag, 2022)، فإن هذه التشريعات والقرارات تهدف بشكل أساسي إلى إتاحة الفرصة للتمثيل النسائي بمجالس الإدارة، وقد تدرجت هذه الإجراءات من الاختيارية إلى الملزمة في معظم الدول، وقد ورد الاهتمام بهذا الاتجاه في الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية الإصدار الثالث، حيث أكد في المحور الخاص بتشكيل مجلس الإدارة على أنه "يتم مراعاة مزيج أعضاء المجلس دون التحيز لجنس أو

عقيدة^٧. وكما يبدو من نص دليل الحوكمة، فإنه يحث الشركات بدون إلزام (اختيارياً) على مراعاة مزيج أعضاء المجلس بدون تحيز لجنس أو عقيدة.

وفي سنة ٢٠١٩ بدأت الهيئة العامة للرقابة المالية في إلزام الشركات بالتمثيل النسائي في مجالس الإدارة، حيث تم إصدار القرارين رقمي (١٢٣ و ١٢٤) لسنة ٢٠١٩، حيث تضمن القرار رقم (١٢٣) لسنة ٢٠١٩ تعديلاً في قواعد قيد وشطب الأوراق المالية لضمان التمثيل النسائي في مجالس إدارة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، وذلك بإلزام الشركات بوجود تمثيل عنصر نسائي واحد على الأقل بمجلس الإدارة، مع إعطاء مهلة حتى نهاية عام ٢٠٢٠ لتوفيق الأوضاع كلما كان ذلك ممكناً أو في أول انتخاب لمجلس إدارة الشركة. كما تضمن القرار رقم (١٢٤) لسنة ٢٠١٩ تعديلاً على القرار رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٨ الخاص ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية (تندرج شركات الوساطة التأمينية تحت هذا النوع من الشركات)، حيث ورد في هذا القرار إلزام الشركات المالية غير المصرفية بأن يتضمن مجلس إدارة الشركة عنصراً نسائياً على الأقل، مع إعطاء مهلة حتى نهاية عام ٢٠٢٠ لتوفيق الأوضاع كلما كان ذلك ممكناً أو في أول انتخاب لمجلس إدارة الشركة^٨.

وفي سنة ٢٠٢١ أصدرت الهيئة القرارين رقمي (١٠٩ و ١١٠) لسنة ٢٠٢١، حيث تضمن القرار رقم (١٠٩) لسنة ٢٠٢١ تعديلاً جديداً بخصوص ضمان تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، وذلك بإلزام الشركات ألا تقل نسبة تمثيل المرأة في مجلس إدارة الشركة عن ٢٥% أو عضويتين على الأقل، مع إعطاء مهلة في موعد أقصاه ٢٠٢٢/١٢/٣١ لتوفيق الأوضاع. أما القرار رقم (١١٠) لسنة ٢٠٢١ فقد تضمن تعديلاً جديداً بخصوص ضمان التمثيل النسائي في مجالس إدارة الشركات المالية غير المصرفية، وذلك بضرورة ألا تقل نسبة تمثيل المرأة في مجلس إدارة الشركة عن ٢٥% أو عضويتين على الأقل، مع إعطاء مهلة في موعد أقصاه ٢٠٢٢/١٢/٣١ لتوفيق الأوضاع (الهيئة العامة للرقابة المالية)^٩.

^٧ الدليل المصري لحوكمة الشركات (٢٠١٦)، الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية، قرار الهيئة رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٦. https://fra.gov.eg/wp-content/uploads/fra_live_data/pdfs/UG37605UG37606.pdf

^٨ <https://fra.gov.eg/> الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية، تشريعات عامة للهيئة.

^٩ الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية، تشريعات عامة للهيئة. <https://fra.gov.eg/>

وتأسيساً على ما سبق، يرى الباحث قياس المتغير الخاص بالتمثيل النسائي في مجلس الإدارة لشركات الوساطة، عن طريق متغير وهمي، بحيث يأخذ القيمة (١) في حالة ما إذا كانت نسبة تمثيل المرأة في مجلس إدارة الشركة أكبر من أو يساوي ٢٥%، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.

٣/١ أهم مقاييس الأداء المالي لشركات الوساطة التأمينية:

يعد الأداء المالي للشركة من الجوانب الهامة في تقييم أدائها بصفة عامة، وتزداد تلك الأهمية بسبب تضارب المصالح واختلاف الأهداف فيما يتعلق بتقييم الأداء، فنجد أن الشركة تهدف إلى الاستقرار وضمان البقاء، والمساهم يسعى لتعظيم ثروته، والمستثمر المرتقب يسعى إلى استثمار أمواله لتحقيق مزيد من الأرباح مع تدنية المخاطر، كما أن الدولة تهدف إلى تعظيم الحصيلة الضريبية وزيادة معدلات التنمية، ولهذا نجد أن كل طرف يفسر تقييم الأداء بالشكل المناسب له، ومعظم هذه المصالح والأهداف المتضاربة يمكن أن تتحقق إذا تمكنت الشركة من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة الذي يمكن الشركة من تحقيق الأرباح، وتحقيق الأهداف المخططة.

وبالتالي فإن مقاييس الأداء المالي التي تعتمد على القياس المحاسبي بالقوائم المالية ستظل المؤشر الأساسي لنجاح أو فشل الشركة في تحقيق أهدافها (Libby et al., 2011)، فمؤشرات الربحية هي مقياس أساسي لأداء الشركة وتشكل جانباً أساسياً عند إعداد القوائم المالية، فهي تستخدم ليس فقط لقياس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، ولكن أيضاً لتحديد مدى كفاءة وفعالية الشركة في توظيف وإدارة واستغلال مواردها (Odusanya et al., 2018; Mulyana & Adidarma, 2020).

وغالبا ما تعتمد الإدارة وأصحاب المصالح على تحليل مؤشرات الربحية عند تقييم الأداء المالي، لأنه يعتبر أكثر فعالية وبساطة وفهماً لمضمونه، وكذلك لأنه يعتمد على البيانات الواردة في القوائم المالية، أي أنه يعتمد على معلومات متاحة ولموسة وواقعية عن الحالة المالية للشركة (Perisa et al., 2017).

ومعظم الدراسات المحاسبية التي تناولت الأداء المالي كمتغير تابع أو مستقل، استخدمت مقاييس الربحية كمؤشر لها، وقد فحصت دراسة (Al-Matari et al., 2014) حوالي ١٩٠ دراسة قامت بقياس الأداء المالي بناءً على المقاييس المحاسبية، ووجدت

أن ٤٦٪ منها تستخدم معدل العائد على الأصول (ROA)، و ٢٧٪ تستخدم معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، و ٢٧٪ الباقية موزعة على المقاييس المحاسبية الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تبين للباحث عند استقراء الدراسات السابقة التي تناولت الأداء المالي في شركات الوساطة التأمينية، وأيضاً المتعلقة بالعلاقة بين التمثيل النسائي والأداء المالي، أن معظم هذه الدراسات استخدمت معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونموذج Tobin's Q كمقاييس للأداء المالي، كما سيوضح في القسم الخاص بالدراسات السابقة. ولأن معظم شركات الوساطة التأمينية في مصر شركات مساهمة غير مقيدة بالبورصة المصرية، فلا يمكن استخدام نموذج Tobin's Q، لأن هذا النموذج يعتمد على بيانات محاسبية تاريخية وبيانات سوقية تتعلق بالسعر السوقي لأسهم الشركة في البورصة.

وتأسيساً على ما سبق، ستعتمد الدراسة الحالية على معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمقاييس للأداء المالي.

٢- الدراسات السابقة واشتقاق الفروض:

سيتم استعراض الدراسات السابقة من خلال مجموعتين في ضوء العلاقة بين متغيرات الدراسة على النحو التالي:

١/٢ الدراسات السابقة التي تناولت الأداء المالي في شركات الوساطة التأمينية:

هناك دراسات عديدة اهتمت ببعض الجوانب المتعلقة بشركات الوساطة التأمينية، كالوظائف الحالية والمستقبلية لوسطاء التأمين التي يجب أن يقوموا بها من أجل تعظيم القيمة لعملائهم (Maas, 2010)، والعلاقة بين السلوك الأخلاقي لوسطاء التأمين وأدائهم التشغيلي (Latorre & Farinos, 2015; Guillem, 2022)، والتحديات التي تواجه وسطاء التأمين (Kajwang, 2021)، وأساليب التسويق الحديثة لوسطاء التأمين (Ali, 2012)، والمهارات الرقمية التي يجب أن يتسم بها وسطاء التأمين لتعظيم القيمة لعملائهم (Zeier Röschmann, 2018).

أما الدراسات التي تناولت الأداء المالي في شركات الوساطة التأمينية فهي دراسات محدودة، حيث فحصت دراسة (Owusu-Sekyere & Kotey, 2019) العوامل

التي تحدد ربحية وسطاء التأمين في الاقتصاديات الناشئة. واستخدمت الدراسة عينة مكونة من ٦٤ شركة وساطة تأمينية في غانا على مدى فترة ٥ سنوات من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. وتوصلت الدراسة إلى أن الأصول النقدية وحجم الشركة يؤثران بشكل إيجابي على ربحية الشركة، بينما كان للديون والأصول الثابتة تأثير سلبي على الربحية. وقد تم قياس الربحية باستخدام العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

استهدفت دراسة (Kotey et al., 2021a) اختبار تأثير حجم شركات الوساطة التأمينية على الأداء المالي في المدى الطويل، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٦٤ شركة وساطة تأمين غانية، خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٥. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن حجم الشركة أظهر تأثيراً معنوياً موجباً في المدى القصير على ربحية الشركة، لكن العلاقة تحولت إلى سلبية على المدى الطويل. وقد تم قياس الربحية باستخدام العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

كما بحثت دراسة (Kotey et al., 2021b) التأثير غير الخطي المحتمل لحجم الشركة على ربحية شركات الوساطة التأمينية في غانا. واستخدمت الدراسة عينة مكونة من ٦٤ شركة وساطة تأمين غانية، خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية بين الحجم والأداء، وتُظهر النتائج أن الحجم يحسن ربحية شركات وساطة التأمين، ولكن بعد حد معين، تصبح العلاقة سلبية حيث يؤثر الحجم سلبياً على الربحية. وقد تم قياس الربحية باستخدام العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

٢/٢ الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التمثيل النسائي والأداء المالي:

استهدفت دراسة (Darmadi, 2013) فحص العلاقة بين التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات الإندونيسية المدرجة في البورصة، تم إجراء تحليل على عينة تضم معظم الشركات المساهمة المدرجة في بورصة إندونيسيا، خلال سنة مالية واحدة هي ٢٠٠٧. وأشارت النتائج إلى أن التمثيل النسائي في الإدارة يرتبط ارتباطاً سلبياً بالأداء، وتم قياس الأداء المالي باستخدام العائد على الأصول (ROA) ونموذج Tobin's Q.

استهدفت دراسة (Kılıç & Kuzey, 2016) أولاً تحديد خصائص مجالس إدارات الشركات المدرجة في تركيا، وثانياً دراسة تأثير التنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة على أداء هذه الشركات. وذلك باستخدام بيانات الشركات المدرجة في بورصة إسطنبول خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٢. وتشير النتائج إلى أن مجالس إدارة الشركات التركية يهيمن عليها الرجال، وأن وجود مديرات في مجلس الإدارة يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالأداء المالي للشركات التركية. وتم قياس الأداء المالي باستخدام العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على المبيعات (ROS).

استهدفت دراسة (Arayssi et al., 2016) التحقق من تأثير التمثيل النسائي في مجلس الإدارة على الارتباط بين تقارير الاستدامة وأداء الشركات، وذلك بالتطبيق على جميع الشركات المدرجة في مؤشر "Financial Times Stock Exchange 350" بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢. وكشفت النتائج عن وجود أثر إيجابي على مخاطر الشركة وأدائها من خلال تعزيز استثمار الشركة المرتبطة بالأنشطة الاجتماعية الفعالة وإعداد التقارير عنها، وبالتالي ترتب على ذلك وجود علاقة معنوية موجبة بين التمثيل النسائي في مجلس الإدارة وأداء الشركة الاجتماعي.

سعت دراسة (Terjesen et al., 2016) إلى اختبار ما إذا كان التنوع بين الجنسين يعزز استقلالية مجالس الإدارة وكفاءتها، وأثر ذلك على أداء الشركة. وذلك باستخدام بيانات من ٣٨٧٦ شركة مساهمة في ٤٧ دولة، تقدم النتائج التي تم التوصل إليها دليلاً على أن المديرات يعززن فعالية وكفاءة مجالس الإدارة، وأن الشركات التي تضم عدداً أكبر من المديرات لديها أداء أعلى للشركة. وأخيراً، وجدت الدراسة أن الشركات المهمة باستقلالية مجالس الإدارة تتجه إلى أن يكون لديها مجلس متوازن بين الجنسين. وتم قياس الأداء المالي باستخدام العائد على الأصول (ROA) ونموذج Tobin's Q.

بحنت دراسة (Khan et al., 2017) في العلاقة بين التنوع بين الجنسين في مجالس إدارة الشركات والأداء المالي بماليزيا. وذلك باستخدام ١٠٠ شركة غير مالية في ماليزيا خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣. وتوصلت الدراسة إلى أن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة له تأثير معنوي إيجابي على الأداء في الشركات الماليزية. وتم قياس الأداء المالي باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

هدفت دراسة (Pavić Kramarić et al., 2018) إلى تحليل تأثير تنوع أعضاء مجلس الإدارة وحجمهم على أداء شركات التأمين في كرواتيا. وذلك بالتطبيق على جميع شركات التأمين العاملة في كرواتيا في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣. تشير النتائج إلى أن التنوع بين الجنسين في المناصب العليا ليس بالغ الأهمية للنجاح المالي. كما أظهرت النتائج أن المرأة التي تعمل كرئيسة لمجلس الإدارة تؤدي إلى تدهور أداء شركة التأمين، وينطبق هذا أيضاً على وجود عدد أكبر من النساء في مجلس الإدارة. كما تشير النتائج أن الأداء المالي لشركات التأمين يتأثر سلبياً بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة. وقد تم قياس الأداء باستخدام معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

وقامت دراسة (Ionascu et al., 2018) بفحص العلاقة بين التنوع بين الجنسين في مجالس إدارة الشركات وأداء الشركات في أحد الأسواق الأوروبية الناشئة، باستخدام عينة من الشركات الرومانية المدرجة في بورصة بوخارست خلال الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٦. وتوصلت الدراسة إلى أن التنوع ليس له تأثير معنوي على أداء الشركات. ومع ذلك، بناءً على تحليل العينة الفرعية، تُظهر النتائج ارتباطاً قوياً في حالة الشركات الراححة، وبالتالي يمكن تفسير ذلك بأن الشركات الخاسرة تشوه النتائج، وبالتالي تشير النتائج إلى أن الشركات الرومانية المدرجة في البورصة تستفيد من زيادة التنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة، مع ضرورة الاهتمام بتحسين تطبيق آليات حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة. وتم قياس الأداء المالي باستخدام معدل العائد على الأصول (ROA) ونموذج Tobin's Q.

وسعت دراسة (Abdelzaher & Abdelzaher, 2019) إلى التحقق من تأثير تنوع مجالس الإدارة النسائية على أداء الشركات المصرية، وذلك بالتطبيق على عينة من ١١٤ شركة مصرية، والتي تمثل الشركات المصرية النشطة غير المالية المدرجة في البورصة في عام ٢٠١٣. وكشف النتائج التي تم التوصل إليها إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين نسبة النساء في مجلس الإدارة وأداء الشركة مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وقيمة الشركة مقاسة بنموذج Tobin's Q.

سعت دراسة (Gruszczyński, 2020) إلى فحص أثر التنوع بين الجنسين في مجالس إدارة الشركات على أداء الشركة. وذلك بالتطبيق على عينة تمثل جميع

الشركات الأوروبية المتوفرة لها بيانات في قاعدة بيانات Amadeus عن عام ٢٠١٥، وهي عبارة عن ١١٩٤ مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى أن وجود النساء في مجلس الإدارة لا يؤثر تأثيراً معنوياً على أداء الشركة، كما أن وجود النساء في مجالس الإدارة ليس ضاراً بنتائج الشركات، وتشير الدراسة بأن النتائج تختلف باختلاف الجوانب الجغرافية والثقافية والوقت.

استهدفت دراسة (الطحان & نخال، ٢٠٢٠) التعرف على أثر تنوع مجلس الإدارة وفقاً للجنس على الأداء المالي للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية. واعتمدت الدراسة على عينة قوامها ٣٠٠ مشاهدة تمثل بيانات ٥٠ شركة من الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٩م وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين نسبة تواجد الإناث في مجالس إدارات الشركات والأداء المالي لتلك الشركات. وقد استخدمت الدراسة مقياس معدل العائد على الأصول (ROA) كمؤشر للأداء المالي للشركة.

كما استهدفت دراسة (Brahma et al., 2021) فحص العلاقة بين التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة، والسمات النسائية المختارة، والأداء المالي للشركات في المملكة المتحدة، وذلك بالتطبيق على الشركات المدرجة في مؤشر " Financial Times Stock Exchange 100" في المملكة المتحدة. ووجدت هذه الدراسة علاقة إيجابية ومعنوية بين التنوع بين الجنسين وأداء الشركة. وكان التأثير مهم للغاية عند تعيين ثلاث نساء أو أكثر في مجلس الإدارة مقارنة بتعيين امرأتين أو أقل، كما يرتبط الأداء المالي ارتباطاً إيجابياً بعمر الإناث ومستوى التعليم، وقد تم قياس الأداء باستخدام معدل العائد على الأصول (ROA) ونموذج Tobin's Q.

وسعت دراسة (Garanina & Muravyev, 2021) إلى اختبار أثر التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة على أداء الشركات في روسيا، بالتطبيق على بيانات للشركات الروسية المتداول أسهمها خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٤، ووجدت الدراسة بعض الأدلة على أن الشركات ذات المجالس المتنوعة بين الجنسين لديها قيم سوقية أعلى وربحية أفضل، وتزايدت هذه التأثيرات بشكل خاص عندما يحتوي مجلس الإدارة على عدة مديرات، وهو ما يتفق مع نظرية الكتلة الحرجة، كما تبدو التأثيرات أقوى في الأوقات الاقتصادية السيئة، وبشكل عام، نجد بعض الدعم لجدوى المزيد من

النساء في مجالس إدارة الشركات. وتم استخدام مقاييس بديلة للتنوع بين الجنسين من حيث العدد، كما تم استخدام معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونموذج Tobin's Q كمؤشرات للأداء.

هدفت دراسة (با ناصر & عبد الرحمن، ٢٠٢٢) إلى التعرف على أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية، وذلك بالتطبيق على عينة من ١٣ شركة مساهمة سعودية خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٩م). وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الممثلة لعينة الدراسة شهدت زيادة في نسبة عضوية المرأة في مجلس الإدارة خلال فترة الدراسة، حيث إن نسبة متوسط عضوية المرأة في مجلس الإدارة للشركات محل العينة قفزت من (١.٩٥%) في عام ٢٠١٤م إلى (١٠.٨٦%) في عام ٢٠١٩م. كما أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية. واستخدمت الدراسة معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونموذج Tobin's Q كمقاييس للأداء.

اُخترت دراسة (Chatterjee & Nag, 2022) ما إذا كان التنوع بين الجنسين في مجالس إدارة الشركات يؤثر على الأداء المالي للشركات الهندية، وذلك بالتطبيق على ٣٦٤ شركة مدرجة بالبورصة الهندية خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١. وتوصلت الدراسة إلى أن وجود مديرة في مجلس الإدارة لا يحدث تأثيراً معنوياً في الأداء المالي للشركة. واستخدمت الدراسة معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونموذج Tobin's Q كمقاييس للأداء.

٣/٢ التعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء تحليل الدراسات السابقة، يمكن التعقيب عليها كما يلي:

- فيما يتعلق بمجموعة الدراسات التي تناولت الأداء المالي في شركات الوساطة التأمينية:

فهي دراسات قليلة جداً، وتركزت على اختبار بعض خصائص الشركات كالحجم والأصول النقدية والأصول الثابتة والديون على الأداء المالي، ولم تتعرض الدراسات السابقة (على حد علم الباحث) لاختبار العلاقة بين فحص تلك

الشركات من قبل الهيئات الحكومية المختصة والأداء المالي، كما خلت البيئة المصرية من دراسة هذا النوع من الشركات، وقد يرجع ذلك إلى صعوبة الحصول على التقارير المالية لشركات الوساطة التأمينية، إلا عن طريق الشركات ذاتها أو من الهيئة العامة للرقابة المالية.

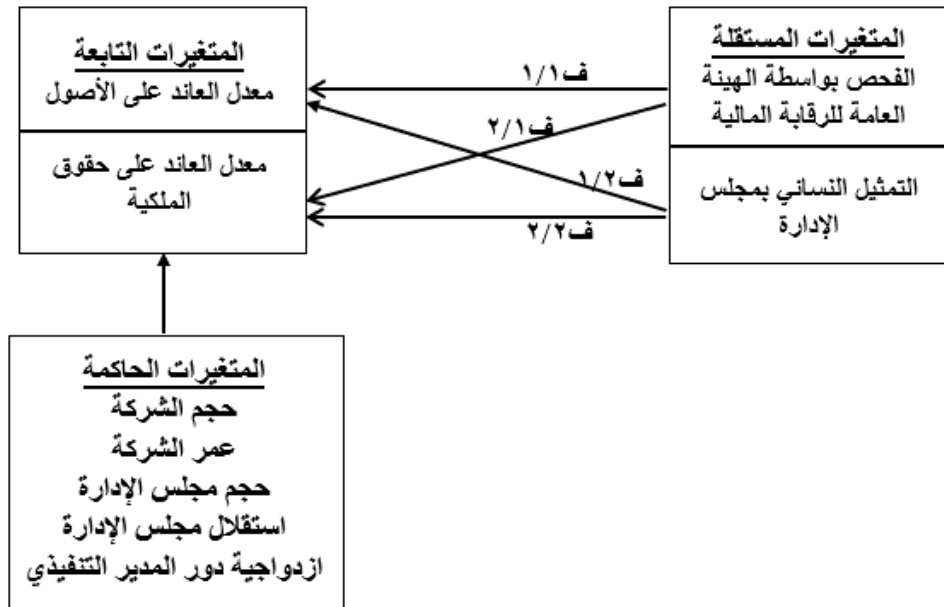
● فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت العلاقة بين التمثيل النسائي في مجلس الإدارة والأداء المالي:

فعلى الرغم من الدراسات الكثيرة نسبياً التي تدرس هذه العلاقة، إلا أن هناك تبايناً ملحوظاً في النتائج التجريبية لهذه الدراسات، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن المديرات يضيفن قيمة للشركة، حيث أن الشركات التي بها عدد أكبر من المديرات تميل إلى تحقيق عائد أعلى على الأصول وحقوق الملكية وردود فعل إيجابية في سوق الأسهم (Arayssi et al., 2016; Abdelzاهر & Abdelzاهر, 2019; Qureshi et al., 2020; Brahma et al., 2021; Garanina & Muravyev, 2021) (الطحان & نخال، ٢٠٢٠؛ با ناصر & عبد الرحمن ٢٠٢٢). وفي المقابل، تشير دراسات أخرى إلى أن المديرات يقللن من أداء الشركة، وأن الشركات التي بها عدد أكبر من المديرات تعاني من انخفاض في الأداء وقيمة الشركة (Darmadi, 2013; Pavić et al., 2018). كما تشير بعض الدراسات إلى أن التمثيل النسائي في مجلس الإدارة ليس له علاقة معنوية بأداء الشركة (Ionascu et al., 2018; Gruszczyński, 2020; Chatterjee & Nag, 2022).

● وتأسيساً على ما سبق، وبسبب عدم وجود دراسات سابقة (على حد علم الباحث) قامت باختبار العلاقة بين فحص شركات الوساطة التأمينية والأداء المالي لتلك الشركات. وبسبب الاهتمام المتتابع من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية بالتمثيل النسائي في مجالس إدارة الشركات المالية غير المصرفية والتي من بينها شركات الوساطة التأمينية، وأيضاً بسبب تباين نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التمثيل النسائي والأداء المالي، وكذلك عدم وجود دراسات سابقة (على حد علم الباحث) قامت بدراسة هذه العلاقة لشركات الوساطة التأمينية في مصر، فإن هناك حاجة لاختبار هذه العلاقات لشركات الوساطة التأمينية في مصر.

٤/٢ نموذج الدراسة واشتقاق الفرضيات:

الهدف من الدراسة الحالية هو اختبار تأثير فحص شركات الوساطة التأمينية بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية والتمثيل النسائي في مجالس إدارتها على الأداء المالي لتلك الشركات. وبالتالي، فالمتغيرات المستقلة هي؛ فحص شركات الوساطة التأمينية بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية والتمثيل النسائي في مجلس الإدارة، بينما المتغير التابع هو الأداء المالي، ويتم اختبار هذه العلاقة في ظل مجموعة من المتغيرات الحاكمة أو الرقابية، ويوضح الشكل التالي نموذج الدراسة:



شكل (١) نموذج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، يمكن صياغة فروض الدراسة كما يلي:

الفرض الأول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية على الأداء المالي لشركات الوساطة التأمينية في بيئة الأعمال المصرية.

وينقسم هذا الفرض إلى الفرضين الفرعيين التاليين:

ف١/١: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية على معدل العائد على الأصول لشركات الوساطة التأمينية.

ف ٢/١: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية على معدل العائد على حقوق الملكية لشركات الوساطة التأمينية.

الفرض الثاني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمثيل النسائي بمجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات الوساطة التأمينية في بيئة الأعمال المصرية.

وينقسم هذا الفرض إلى الفرضين الفرعيين التاليين:

ف ١/٢: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمثيل النسائي بمجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول لشركات الوساطة التأمينية.

ف ٢/٢: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمثيل النسائي بمجلس الإدارة على معدل العائد على حقوق الملكية لشركات الوساطة التأمينية.

٣. الدراسة التطبيقية:

١/٣ عينة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات:

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات الوساطة التأمينية، وهي ١٠٤ شركة طبقاً للكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط التأمين الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١،^{١٠} خلال الفترة من عام ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، ويتمثل حجم عينة في (٤١) شركة خلال فترة الدراسة بعدد مشاهدات (٢٠٥) مشاهدة. وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من واقع التقارير المالية للشركات وتقارير الإدارات المختصة بالهيئة العامة للرقابة المالية.

٢/٣ وصف متغيرات الدراسة:

١/٢/٣ المتغيرات المستقلة Independent Variables:

تتمثل المتغيرات المستقلة في فحص شركات الوساطة التأمينية بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية، والتمثيل النسائي في مجلس الإدارة، ووفقاً لما تم عرضه في القسم الخاص بالخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة، والقسم الخاص بالدراسات السابقة، يتم قياس هذين المتغيرين كما يوضح الجدول (٣-١) التالي:

^{١٠} - التقارير السنوية، الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية.

<https://fra.gov.eg/wp-content/uploads/2022/03/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A-2021-2020-2.pdf>

جدول رقم (١-٣)

المتغيرات المستقلة وكيفية قياسها

المتغير	الرمز	المقياس
الفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية	Inspect	متغير وهمي، يأخذ القيمة (١) في حالة عدم وجود مخالفات وغرامات، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.
التمثيل النسائي في مجلس الإدارة	WoB	متغير وهمي، يأخذ القيمة (١) إذا كانت نسبة تمثيل المرأة في مجلس إدارة الشركة أكبر من أو يساوي ٢٥%، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.

٢/٢/٣ المتغيرات التابعة Dependent Variables:

يتمثل المتغير التابع في الأداء المالي (FB)، وكما سبق أن أوضح الباحث، وبناءً على الدراسات السابقة، أنه سيعتمد على معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمقاييس للأداء المالي. ويوضح الجدول (٣-٢) كيفية قياس كل منهما:

جدول رقم (٢-٣)

مقاييس الأداء المالي وكيفية قياسها

المتغير	الرمز	المقياس
معدل العائد على الأصول	ROA	يتم حسابه بقسمة صافي الدخل على إجمالي حقوق الملكية = صافي الدخل ÷ إجمالي الأصول
معدل العائد على حقوق الملكية	ROE	يتم حسابه بقسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول = صافي الدخل ÷ إجمالي حقوق الملكية

٣/٢/٣ المتغيرات الحاكمة:

في ضوء الدراسات السابقة، تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الحاكمة تتمثل في حجم الشركة، وعمر الشركة، وحجم مجلس الإدارة، واستقلال مجلس الإدارة، وازدواجية دور الرئيس التنفيذي، ويوضح الجدول (٣-٣) التالي كيفية قياس كل منها:

جدول رقم (٣-٣)

المتغيرات الحاكمة وكيفية قياسها

المتغير	الرمز	المقياس
حجم الشركة	CSize	يُقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة.
عمر الشركة	Age	يُقاس بعدد السنوات منذ تأسيس الشركة وحتى تاريخ إعداد القوائم المالية
حجم مجلس الإدارة	BSize	عدد أعضاء مجلس الإدارة
استقلال مجلس الإدارة	BIND	يُقاس بنسبة عدد الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس.
ازدواجية دور الرئيس التنفيذي	CEODUA	يأخذ القيمة (١) إذا كان الرئيس التنفيذي للشركة -العضو المنتدب- يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.

٣/٣ فروض ونماذج الدراسة:

الفرض الأول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية على الأداء المالي لشركات الوساطة التأمينية في بيئة الأعمال المصرية.

وينقسم هذا الفرض إلى الفرضين الفرعيين التاليين:

ف ١/١: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية على معدل العائد على الأصول لشركات الوساطة التأمينية.

ف ٢/١: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية على معدل العائد على حقوق الملكية لشركات الوساطة التأمينية.

ويتم اختبار الفرضين الفرعيين للفرض الأول باستخدام النموذج التالي:

$$FB = \beta_0 + \beta_1 \text{Inspect} + \beta_2 \text{CSize} + \beta_3 \text{Age} + \beta_4 \text{BSize} + \beta_5 \text{BIND} + \beta_6 \text{CEODUA} + \varepsilon \quad (1)$$

الفرض الثاني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمثيل النسائي بمجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات الوساطة التأمينية في بيئة الأعمال المصرية.

وينقسم هذا الفرض إلى الفرضين الفرعيين التاليين:

ف ١/٢: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمثيل النسائي بمجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول لشركات الوساطة التأمينية.

ف٢/٢: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمثيل النسائي بمجلس الإدارة على معدل العائد على حقوق الملكية لشركات الوساطة التأمينية.

ويتم اختبار الفرضين الفرعيين للفرض الثاني باستخدام النموذج التالي:

$$FB = \beta_0 + \beta_1 WoB + \beta_2 CSize + \beta_3 Age + \beta_4 BSize + \beta_5 BIND + \beta_6 CEODUA + \varepsilon \quad (2)$$

٤/٣ نتائج التحليل الإحصائي:

فيما يلي استعراض لنتائج التحليل الإحصائي والتي تمت باستخدام تحليل الانحدار المتعدد ببرنامج (STATA 14 V9).

١/٤/٣ الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics

يعرض الجدول رقم (٤-٣) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في نماذج اختبار الفروض، واللازمة للتعرف على خصائص تلك المتغيرات وكيفية توزيع قيمها فيما بين المشاهدات المختلفة التي تشملها عينة الدراسة.

جدول رقم (٤-٣)

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

Variable	Obs.	Mean	Std. Dev.	Min.	Max.
ROA	205	0.171	0.2167	-0.6345	0.8560
ROE	205	0.2506	0.3063	-0.6358	1.5331
CSize	205	6.7875	0.5779	5.2764	8.0560
Age	205	6.6341	2.7004	1	12
BSize	205	4.2585	1.1784	3	7
BIND	205	0.4016	0.2890	0	1
Dummy Variables					
Inspect	205	Coded 0		57	27.80%
		Coded 1		148	72.20%
WoB	205	Coded 0		119	58.05%
		Coded 1		86	41.95%
CEODUA	205	Coded 0		125	60.98%
		Coded 1		80	39.02%

ومن خلال النتائج الإحصائية السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- يتراوح معدل العائد على الأصول بشركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (-٠.٦٣٤٥، ٠.٨٥٦٠) في حين بلغ المتوسط ٠.١٧١.
- يتراوح معدل العائد على حقوق الملكية بشركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (-٠.٦٣٥٨، ١.٥٣٣١) في حين بلغ المتوسط ٠.٢٥٠٦.
- هناك ٧٢.٢% من المشاهدات بالعينة لشركات لم يكن لديها مخالفات وغرامات نتيجة إشراف ورقابة وفحص الهيئة لها، بينما هناك ٢٧.٨% من المشاهدات لديها مخالفات وغرامات.
- هناك ٤١.٩٥% من المشاهدات بالعينة لشركات لديها تمثيل نسائي بمجلس الإدارة حسب نسبة الـ ٢٥% المقررة من الهيئة العامة للرقابة المالية، بينما هناك ٥٨.٠٥% من المشاهدات لم يكن لديها تمثيل نسائي أو لديها تمثيل نسائي أقل من ٢٥%.
- يتراوح لوغار يتم قيمة حجم الشركة بشركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (٥, ٢٧٦٤, ٨, ٠٥٦) في حين بلغ المتوسط ٦.٧٨٧٥.
- تتراوح أعمار شركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (١، ١٢ عام)، في حين بلغ متوسط العمر ٦.٦٣٤١ عام.
- يتراوح عدد أعضاء مجلس الإدارة بشركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (٣، ٧ عضو) في حين بلغ المتوسط ٤.٢٥٨٥.
- تتراوح نسبة استقلال مجلس الإدارة بشركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (صفر، ١٠٠%) وهو ما يعكس تفاوتاً نسبياً في نسبة استقلال مجلس الإدارة بشركات العينة، في حين بلغ المتوسط ٤٠.١٦%.
- هناك ٣٩.٠٢% من شركات العينة خلال فترة الدراسة بها ازدواجية دور الرئيس التنفيذي، بينما هناك ٦٠.٩٨% من شركات العينة يكون رئيس مجلس إدارة الشركة مختلف عن الرئيس التنفيذي.

ويوضح الجدول رقم (٣-٥) مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (٣-٥)

Variables	1	2	3	4	5	6	7	8	9	VIF
	ROA	ROE	Inspect	WoB	CSize	Age	BSize	BIND	CEODUA	
1 ROA	1.000									----
2 ROE	0.9098	1.000								----
3 Inspect	0.4020	0.3518	1.000							1.22
4 WoB	-0.0071	-0.0559	0.0643	1.000						1.20
5 CSize	0.2343	0.2868	0.0646	0.0038	1.000					1.13
6 Age	-0.0848	-0.0607	-0.0439	-0.0203	0.2606	1.000				1.12
7 BSize	0.1331	0.1528	-0.0487	-0.1449	0.0870	-0.0980	1.000			1.10
8 BIND	0.2555	0.3129	0.1445	-0.1190	0.0542	-0.1753	0.3098	1.000		1.05
9 CEODUA	-0.1636	-0.1844	0.0501	0.0089	-0.0635	-0.0398	-0.2865	-0.1800	1.000	1.04

ومن خلال النتائج الإحصائية السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) حيث لا توجد معاملات ارتباط تزيد عن ٨٠٪، إضافة إلى أن قيم (VIF) للمتغيرات المستقلة لم تتجاوز القيمة ١٠ لأي منها.
- وجود ارتباط موجب بين الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول والفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪.
- وجود ارتباط موجب بين الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية والفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪.
- وجود ارتباط سالب بين الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول والتمثيل النسائي بمجلس الإدارة، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪.
- وجود ارتباط سالب بين الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية والتمثيل النسائي بمجلس الإدارة، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪.
- وجود ارتباط موجب بين الأداء المالي وكل من حجم الشركة وحجم مجلس الإدارة واستقلال مجلس الإدارة.
- وجود ارتباط سالب بين الأداء المالي وكل من عمر الشركة وازدواجية دور الرئيس التنفيذي.

٢/٤/٣ نتائج تحليل نماذج الانحدار المستخدمة في اختبارات فروض الدراسة:

فيما يلي استعراض لنتائج التحليل الإحصائي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد بأسلوب (Robust Standard Error) ببرنامج (STATA 14 V9).

يُوضّح الجدول رقم (٦-٣) نتائج تشغيل نموذج اختبار الفرضين (ف ١/١)، (ف ٢/١)

جدول رقم (٦-٣)

FB					
ROA			ROE		
	Coef.	p-value		Coef.	p-value
Inspect	0.1799	0.000***	Inspect	0.2116	0.000***
CSize	0.0815	0.001***	CSize	0.1408	0.000***
Age	-0.0082	0.112	Age	-0.0094	0.196
BSize	0.0077	0.532	BSize	0.0087	0.612
BIND	0.1007	0.043**	BIND	0.2157	0.002***
CEODUA	-0.0605	0.034**	CEODUA	-0.0878	0.028**
Cons.	-0.5070	0.002***	Cons.	-0.8845	0.000***
Industry	Included		Industry	Included	
Year	Included		Year	Included	
N	205		N	205	
Prob>F	0.0000		Prob>F	0.0000	
R-Squared	0.2718		R-Squared	0.2850	

***، **، * تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعطيات عند مستوى ١٠٪، ٥٪، ١٪ على التوالي.

وتشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في الجدول رقم (٦-٣) إلى:

- بلغت قيمة R-Squared (٠,٢٧١٨) عند استخدام معدل العائد على الأصول (ROA) كمقياس للأداء المالي، وهو ما يعني أن متغيرات النموذج تفسر ٢٧,١٨% من التغيرات في معدل العائد على الأصول. كما بلغت قيمة R-Squared (٠,٢٨٥٠) عند استخدام معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمقياس للأداء المالي، وهو ما يعني أن متغيرات النموذج تفسر ٢٨,٥٠% من التغيرات في معدل العائد على حقوق الملكية.
- وجود أثر معنوي موجب للفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية على الأداء المالي، سواء مقياساً بمعدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق الملكية، وذلك عند مستوى معنوية ١%؛ وهو ما يعني أن هناك علاقة طردية معنوية بين الفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية والأداء المالي لشركات

الوساطة التأمينية ببيئة الأعمال المصرية، وبالتالي يتم قبول الفرضين (ف ١/١) و (ف ٢/١). وهذا يدل على أهمية الفحص الإشراف والرقابة بواسطة الهيئة الحكومية المختصة على شركات الوساطة التأمينية، وأن ذلك له تأثير إيجابي على أداء تلك الشركات.

- وأشارت النتائج إلى وجود أثر معنوي موجب لحجم الشركة على الأداء المالي، سواء مقاساً بمعدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق الملكية، وذلك عند مستوى معنوية ١%. وكذلك وجود أثر معنوي موجب لاستقلال مجلس الإدارة على الأداء المالي، بمستوى معنوية ٥% عند استخدام معدل العائد على الأصول؛ وبمستوى معنوية ١% عند استخدام معدل العائد على حقوق الملكية. في حين أشارت النتائج إلى وجود أثر معنوي سالب لازدواجية دور الرئيس التنفيذي على الأداء المالي، سواء مقاساً بمعدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق الملكية، وذلك عند مستوى معنوية ٥%. بينما أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر معنوي لكل من عمر الشركة وحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات الوساطة التأمينية ببيئة الأعمال المصرية.

كما يوضح الجدول رقم (٧-٣) نتائج تشغيل نموذج اختبار الفرضين (ف ١/٢)، (ف ٢/٢)

جدول رقم (٧-٣)

FB					
ROA			ROE		
	Coef.	p-value		Coef.	p-value
WoB	0.0068	0.817	WoB	-0.0172	0.670
CSize	0.0922	0.000***	CSize	0.1541	0.000***
Age	-0.0094	0.097*	Age	-0.0110	0.153
BSize	0.0014	0.917	BSize	-0.0001	0.995
BIND	0.1503	0.005***	BIND	0.2699	0.000***
CEODUA	-0.0507	0.098*	CEODUA	-0.0776	0.067*
Cons.	-0.4420	0.013**	Cons.	-0.7923	0.001***
Industry	Included		Industry	Included	
Year	Included		Year	Included	
N	205		N	205	
Prob>F	0.0000		Prob>F	0.0000	
R-Squared	0.1384		R-Squared	0.1933	

*, **, *** تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعلومات عند مستوى ١٠٪، ٥٪، ١٪ على التوالي

وتشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في الجدول رقم (٣-٧) إلى:

- بلغت قيمة R-Squared (٠,١٣٨٤) عند استخدام معدل العائد على الأصول (ROA) كمقياس للأداء المالي، وهو ما يعني أن متغيرات النموذج تفسر ١٣,٨٤% من التغيرات في معدل العائد على الأصول. كما بلغت قيمة R-Squared (٠,١٩٣٣) عند استخدام معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمقياس للأداء المالي، وهو ما يعني أن متغيرات النموذج تفسر ١٩,٣٣% من التغيرات في معدل العائد على حقوق الملكية.
- عدم وجود أثر معنوي للتمثيل النسائي بمجلس الإدارة على الأداء المالي سواء مقاساً بمعدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق الملكية، لشركات الوساطة التأمينية ببيئة الأعمال المصرية، حيث ظهرت p-value أكبر من ١٠% في كلتا الحالتين، وبالتالي يتم رفض الفرضين (ف١/٢) و (ف٢/٢). وهو ما يمكن تفسيره أن الممارسات في بيئة الأعمال المصرية لم تصل بعد لمستوى التمثيل النسائي بمجالس الإدارة إلى المستوى الذي يحقق الأهداف المنشودة منه والتي من بينها دعم الأداء المالي، وقد يرجع ذلك أيضاً إلى حداثة نشاط الوساطة التأمينية وتدني اشتراك العنصر النسائي فيه في الاقتصاديات الناشئة، كما قد يرجع ذلك أيضاً إلى أن اشتراكهن في مجالس الإدارة اشتراك صوري من أجل حصول الشركات على التراخيص اللازمة لممارسة النشاط أو إعادة الفيد. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (Ionascu et al., 2018; Gruszczynski, 2020; Chatterjee & Nag, 2022).
- كما أشارت النتائج إلى وجود أثر معنوي موجب لكل من حجم الشركة واستقلال مجلس الإدارة على الأداء المالي سواء مقاساً بمعدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق الملكية، وذلك عند مستوى معنوية ١%. في حين أشارت النتائج إلى وجود أثر معنوي سالب لازدواجية دور الرئيس التنفيذي على الأداء المالي سواء مقاساً بمعدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق الملكية، وذلك عند مستوى معنوية ١٠%، وأيضاً وجود أثر معنوي سالب لعمر الشركة على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول، وذلك عند مستوى معنوية ١٠%. بينما أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر معنوي لكل من عمر الشركة وحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

٤. النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية المقترحة:

١/٤ النتائج:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار دور كل من الفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية والتمثيل النسائي بمجلس الإدارة في دعم الأداء المالي لشركات الوساطة التأمينية، وقد حاولت هذه الدراسة تقديم دليل تطبيقي على هذه العلاقة في بيئة الأعمال المصرية، وبناءً على الدراسة التطبيقية التي تم إجراؤها على عينة من شركات الوساطة التأمينية العاملة في مصر، يمكن إيجاز أهم نتائج البحث فيما يلي:

- تبين وجود أثر معنوي موجب لفحص شركات الوساطة التأمينية بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية على الأداء المالي لتلك الشركات، وذلك عند مستوى معنوية ١%؛ وهو ما يعني أن الإشراف والرقابة والفحص بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية له دور إيجابي في دعم الأداء المالي لشركات الوساطة التأمينية ببيئة الأعمال المصرية.

- تبين عدم وجود أثر معنوي للتمثيل النسائي بمجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات الوساطة التأمينية ببيئة الأعمال المصرية. وهو ما يمكن تفسيره أننا لم نصل بعد لمستوى التمثيل النسائي بمجالس الإدارة إلى المستوى الذي يحقق الأهداف المنشودة منه والتي من بينها دعم الأداء المالي، وقد يرجع ذلك أيضا إلى حداثة نشاط الوساطة التأمينية وتدني اشتراك العنصر النسائي فيه في الاقتصاديات الناشئة، كما قد يرجع ذلك أيضا إلى أن اشتراكهن في مجالس الإدارة اشتراك صوري من أجل حصول الشركات على التراخيص اللازمة لممارسة النشاط أو إعادة القيد.

٢/٤ التوصيات:

١- يجب على الهيئة العامة للرقابة المالية أن تصدر قواعد للسلوك المهني تختص بنشاط الوساطة التأمينية، للحد من السلوك الانتهازي في هذه المهنة، ولحماية حقوق المتعاملين معهم. كما يجب على الهيئة أن تضع الآليات والاستراتيجيات التي من شأنها نشر الوعي المجتمعي لأهمية نشاط الوساطة التأمينية وما يحققه من منافع لعملاء التأمين. وأيضا إعادة النظر بصفة

مستمرة للقرارات والتعليمات الصادرة عن الهيئة من أجل تطويرها للتخفيف من اللوائح الحكومية غير المواتية التي تؤثر على وسطاء التأمين.

٢- يجب على الهيئة دعم شركات الوساطة التأمينية في دخول أسواق التأمين الدولية وبصفة خاصة للدول الناشئة، كأداة لتشجيع تصدير الخدمات التأمينية، ووضع الآليات التي تساعد تلك الشركات على تحسين الأداء من خلال بناء المشاركات الدولية.

٣- يجب على الهيئة أن تضع آليات للتحقق من المشاركة الفعلية والفعالة لتمثيل المرأة في مجالس إدارة شركات الوساطة التأمينية، كما يجب أن تنظم الهيئة دورات تدريبية وورش عمل لتأهيل المرأة وتزويدها بالمهارات الإدارية التي تمكنها من أداء دورها بفعالية في مجالس إدارة الشركات.

٤- يجب أن تحرص شركات الوساطة التأمينية على التمثيل الحقيقي للمرأة في مجالس إدارتها، وذلك لتحقيق تنوع المواهب والسمات والخبرات والمهارات، بالتالي تحسين عملية اتخاذ القرار، وتحسين الأداء بشكل عام.

٥- يجب على شركات الوساطة التأمينية أن تهتم بتطوير مواقعها الإلكترونية لتسهيل التواصل مع العملاء المحليين والدوليين.

٦- ضرورة أن يتبنى وسطاء التأمين استخدام الخدمات الرقمية المتطورة التي تمكنهم من خدمة عملائهم بكفاءة وتلبية احتياجاتهم، بما يدعم تحسين الأداء.

٣/٤ البحوث المستقبلية المقترحة:

- أثر استخدام إعادة التأمين والمشتقات المالية على الأداء المالي لشركات التأمين في بيئة الأعمال المصرية.

- تحديد الكتلة الحرجة للتمثيل النسائي بمجلس الإدارة التي تدعم الأداء المالي في بيئة الأعمال المصرية.

- هل يختلف أثر التمثيل النسائي بمجلس الإدارة على الأداء المالي باختلاف قطاعات الأعمال في البيئة المصرية.

- أثر الإشراف والرقابة بواسطة هيئة الرقابة المالية على الأداء المالي لشركات التخصيم والتوريق.
- أثر الإشراف والرقابة بواسطة هيئة الرقابة المالية على إدارة الأرباح بالشركات التأمين وإعادة التأمين.

٥. المراجع

١/٥ المراجع باللغة العربية:

- الجوهري، إبراهيم السيد محمد إبراهيم & سليمان، حامد نبيل حامد (٢٠٢١)، أثر هيكل الملكية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح: بالتطبيق على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، ٣٥ (٤)، ١٩٥ - ٢٦٣.
- الطحان، إبراهيم محمد & نخال، أيمن محمد صبري (٢٠٢٠)، أثر تنوع مجلس الإدارة وفقاً للجنس على الأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، ٦ (١٠)، ٥٥٣ - ٥٨٩.
- با ناصر، لميس جميل & عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم (٢٠٢٢)، أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية (دراسة تطبيقية)، *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية*، ٦ (٢٣)، ٣٧١ - ٤٢٤.
- جمعان، نجاة محمد أحمد. (٢٠١٨)، العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والأداء في الشركات بالتطبيق على البنوك اليمنية. *المؤتمر العلمي الأول للعلوم الإنسانية والاجتماعية: بالعلم والمعرفة تبنى الأمم، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية- صنعاء*، ١٣٧٦ - ١٤٣٩.
- زيدان، عمرو علاء الدين (٢٠٢١)، تأثير خصائص مجلس الإدارة في الأداء التنظيمي للبنوك المصرية، *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، ٢٨ (٢)، ٢٥١ - ٢٨٣.

زينتون، محمد خميس جمعة خطاب (٢٠٢٢)، أثر التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة على تكلفة الاقتراض وتوزيعات الأرباح النقدية: دليل تطبيقي من الشركات المقيدة في البورصة المصرية، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، ٦ (١)، ٣٠٥ - ٣٧٠.

سرور، هبة محمد & شوقي، علا محمد (٢٠٢٢)، أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المصرية قبل وأثناء جائحة كورونا، *مجلة التجارة والتمويل*، عدد خاص، ٢ - ٣٤.

عفيفي، هلال عبد الفتاح & فودة، السيد أحمد محمود & فهمي، محمد محمود (٢٠٢٢)، أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في شركات قطاع الأعمال العام مقابل شركات القطاع الخاص، *مجلة البحوث التجارية*، ٤٤ (٣)، ٢٥٥ - ٣٠٣.

محمد، أحمد سليم (٢٠٢٠)، أثر التمثيل النسائي بمجالس الإدارات على العلاقة بين كل من جودة المراجعة وسياسات توزيع الأرباح والمسئولية الاجتماعية وبين الأداء السوقي للشركات المقيدة المصرية، *الفكر المحاسبي*، ٢٤ (٤)، ٢٩ - ٨٩.

٢/٥ المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdelzaher, A., & Abdelzaher, D. (2019). Women on boards and firm performance in Egypt: post the Arab spring. *The Journal of Developing Areas*, 53(1), 225-241.
- Ali, N. (2012). An exploratory study into the implementation of internal marketing in small insurance brokers in the United Kingdom. *Journal of Financial Services Marketing*, 17, 242-254.
- Al-Matari, E. M., Al-Swidi, A. K., & Fadzil, F. H. B. (2014). The measurements of firm performance's dimensions. *Asian Journal of Finance & Accounting*, 6(1), 24.
- Almomani, T. M. (2021). The Effects of the Relationship between Board Diversity and Earnings Quality: Evidence from Firms on the Amman Stock Exchange. *American International Journal of Business Management*, 4(7), 39-45.
- Arayssi, M., Dah, M., & Jizi, M. (2016). Women on boards, sustainability reporting and firm performance, *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, 7(3), 376-401.
- Borlea, S. N., Achim, M. V., & Mare, C. (2017). Board characteristics and firm performances in emerging economies. Lessons from Romania. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, 30(1), 55-75.

- Brahma, S., Nwafor, C., & Boateng, A. (2021). Board gender diversity and firm performance: The UK evidence. *International Journal of Finance & Economics*, 26(4), 5704-5719.
- Chatterjee, C., & Nag, T. (2022). Do women on boards enhance firm performance? Evidence from top Indian companies. *International Journal of Disclosure and Governance*, 1-13.
- Corlette, S., Blumberg, L. J., & Wengle, E. (2015). Insurance Brokers and the ACA: Early Barriers and Options for Expanding Their Role. *Washington, DC: Urban Institute*. http://www.urban.org/health_policy/url.Cfm, http://www.statecoverage.org/files/Urban_Insurance-Brokers-and-the-ACA.pdf.
- Darmadi, S. (2013). Do women in top management affect firm performance? Evidence from Indonesia. *Corporate Governance: The international journal of business in society*, 13(3), 288-304.
- Garanina, T., & Muravyev, A. (2021). The gender composition of corporate boards and firm performance: Evidence from Russia. *Emerging Markets Review*, 48, 100772.
- Gruszczyński, M. (2020). Women on boards and firm performance: A microeconomic search for a connection. *Journal of Risk and Financial Management*, 13(9), 218-231.
- Guillem, M. Á. L. (2022). Insurance Brokers' behaviour: the effect of policy collection on management decisions, *Human Review. International Humanities Review / Revista Internacional de Humanidades*, 11, (Monográfico), 1-10.
- Ionascu, M., Ionascu, I., Sacarin, M., & Minu, M. (2018). Women on boards and financial performance: Evidence from a European emerging market. *Sustainability*, 10(5), 1644.
- Jermias, J., & Gani, L. (2014). The impact of board capital and board characteristics on firm performance. *The british accounting review*, 46(2), 135-153.
- Kajwang, B. (2021). CHALLENGES FACING INSURANCE BROKERS IN KENYA. *European Journal of Business and Strategic Management*, 6(2), 30-36.
- Khan, H., Hassan, R., & Marimuthu, M. (2017). Diversity on corporate boards and firm performance: An empirical evidence from Malaysia. *American Journal of Social Sciences and Humanities*, 2(1), 1-8.
- Kılıç, M., & Kuzey, C. (2016). The effect of board gender diversity on firm performance: evidence from Turkey. *Gender in management: An international journal*, 31(7), 434-455.
- Kotey, R. A., Akomatey, R., & Kusi, B. A. (2021b). Exploring the nonlinear effect of size on profitability: evidence from an insurance brokerage industry in an emerging market. *African Journal of Economic and Management Studies*, 12(3), 381-399.
- Kotey, R., Owusu-Sekyere, F., & Amponsah, D. (2021a). A critical examination of the effect of size on the profitability of insurance brokerage firms in Ghana, *African Review of Economics and Finance*, 13(2), 1-32.
- Latorre, M., & Farinos, J. (2015). Ethical behaviour and operating performance of insurance broker firms. *Journal of International Business and Economics*, 3(1), 44-51.
- Libby, Robert, Libby, Patricia A. & Short, Daniel G. (2011), *Financial accounting*, 7th ed., McGraw-Hill, Irwin.
- Maas, Peter (2010). How insurance brokers create value—a functional approach. *Risk Management and Insurance Review*, 13(1), 1-20.

- Mulyana, B., & Adidarma, B. (2020). Determinants Of Profitability & Its Implications On Corporate Values (Studies At Ceramic, Porcelain & Glass Sub Sector Listed In Indonesia Stock Exchange, 2009-2018). *International Journal of Business, Economics & Management*, 7(4), 211-221.
- Odusanya, I. A., Yinusa, O. G., & Ilo, B. M. (2018). Determinants of firm profitability in Nigeria: Evidence from dynamic panel models. *SPOUDAI-Journal of Economics & Business*, 68(1), 43-58.
- Owusu-Sekyere, F. & Kotey, R., (2019). Profitability of insurance brokerage firms in Ghana. In Profitability of insurance brokerage firms in Ghana, *Academic Journal of Economic Studies*, 5 (2), 179–192.
- Pavić Kramarić, T., Aleksic, A., & Pejic-Bach, M. (2018). Measuring the impact of board characteristics on the performance of Croatian insurance companies. *International Journal of Engineering Business Management*, 10, 1847979018765864.
- Perisa, A., Kurnoga, N., & Sopta, M. (2017). Multivariate analysis of profitability indicators for selected companies of croatian market. *UTMS Journal of Economics*, 8(3), 231-242.
- Post, C., & Byron, K. (2015). Women on boards and firm financial performance: A meta-analysis. *Academy of management Journal*, 58(5), 1546-1571.
- Pucheta-Martínez, M. C., & Gallego-Álvarez, I. (2020). Do board characteristics drive firm performance? An international perspective. *Review of Managerial Science*, 14(6), 1251-1297.
- Qureshi, M. A., Kirkerud, S., Theresa, K., & Ahsan, T. (2020). The impact of sustainability (environmental, social, and governance) disclosure and board diversity on firm value: The moderating role of industry sensitivity. *Business Strategy and the Environment*, 29(3), 1199-1214.
- Rodriguez-Fernandez, M., Fernandez-Alonso, S., & Rodriguez-Rodriguez, J. (2014). Board characteristics and firm performance in Spain. *Corporate Governance*, 14(4), 485-503.
- Rose, C. (2007). Does female board representation influence firm performance? The Danish evidence. *Corporate governance: An international review*, 15(2), 404-413.
- Shiu, Y. M. (2020). How does reinsurance and derivatives usage affect financial performance? Evidence from the UK non-life insurance industry. *Economic Modelling*, 88, 376-385.
- Simpson, W. G., Carter, D., & D'Souza, F. P. (2010). What do we know about women on boards?. *Journal of Applied Finance; Tampa*, 20(2), 27- 39.
- Terjesen, S., Couto, E. B., & Francisco, P. M. (2016). Does the presence of independent and female directors impact firm performance? A multi-country study of board diversity. *Journal of Management & Governance*, 20(3), 447-483.
- Zeier Röschmann, A. (2018). Digital insurance brokers-old wine in new bottles?: how digital brokers create value. *Zeitschrift für die gesamte Versicherungswissenschaft*, 107(3), 273-291.